للشعب الفلسطيني طبقاً للشرعية الدولية» (السلام، ١٩٩١/٨/٥). وعلى ذلك، حسب قول الرئيس عرفات في حديثه الى وكالة «رويتر»، فان م.ت.ف. «أعطت موافقتها المبدئية لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، لكنها طالبت، في مقابل ذلك، بضمانات حول تطبيق الشرعية الدولية، وهي... ١ ـ ان يكون الهدف من عقد مؤتمر للسلام تطبيق قرارات الامم المتحدة التي تنصّ على انسحاب اسرائيل من [على] الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره؛ ٢ ـ شكل التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام تحدّده م.ت.ف. دون أي تدخّل خارجي؛ ٣ ـ اعتبار القدس المحتلة والأماكن المقدّسة للمسلمين والمسيحيين خطوطاً حمراء... حيث يستوجب حضور القدس شكلاً ومضموناً في كل مراحل المفاوضات؛ ٤ ـ ضرورة التوقّف عن اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية؛ ٥ ـ ضرورة ضمان حماية دولية للشعب الفلسطيني والاراضي [الفلسطينية] والأماكن المقدسة» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١١)؛ والنقاط آنفة الذكر تضمّنتها مذكرة قدّمها وفد الشخصيات الوطنية الفلسطينية خلال محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، بيكر، خلال جولته الخامسة على منطقة الشرق الاوسط (**السلام**، ١٩٩١/٨/١١). وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أوضحت، في بيان لها، «انه على رأس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ورفض تغييب القدس، وان تكون المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام طبقاً لما تقرّره م.ت.ف. مع رفض أي تدخّل خارجي في هذا المجال، وضرورة الوقف الفوري للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، بما فيها القدس» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١٠)، حيث «لن يكون هناك سلام بدون ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية»، كما قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (**السلام**، ١٩٩١/٨/١٣).

والاردن أوضح، على لسان رئيس وزرائه، «ان العرب لن يذهبوا الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط من أجل التوقيع على أي شيء، وانما للمطالبة بالحقوق العربية، وفي مقدّمها حق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره... [حيث] انه اذا لم يتمّ حل القضية الفلسطينية، فلن يتحقّق أي حل للمشاكل الاخرى... [اذ] لا يمكن ' الوصول الى حلول منفردة، لا من الاردن ولا من سوريا، لأن العرب مقتنعون بضرورة الحل الشامل لكل الأبعاد، وفي مقدمها البعد الفلسطيني ' » (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/١٤). وأكد وزير خارجية الاردن، عبدالله النسور، «ان بلاده لا تقبل المشاركة في مؤتمر السلام بشكل منفرد... [و] تطالب بالسلام مقابل الارض، وتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/١٧). وشدّد النسور على ضرورة «مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذا المؤتمر... [حيث] لا سلام الاّ بالحل الشامل والكامل للقضية الفلسطينية وبمشاركة جميع الاطراف المعنيّة بالتسوية» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١٩).

غير ان الرئيس المصري، مبارك، أوضح، في سياق تصوّره لسير عملية التسوية، «ان موضوع القدس لا يجب ان يكون عقبة في سبيل عقد مؤتمر دولي للسلام، مؤكداً ان على اسرائيل ان تتفهّم ان القدس، بمكانتها، تهمّ العالم الاسلامي كله... [كما] لا بدّ ان نعلم ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون بعيدة من أطراف التفاوض، لأنه يجب ان يوضع في الحسبان ان احداً في الضفة الغربية لن يتمكّن من التباحث، أو التفاوض، بعيداً من المنظمة» (**السلام**، ١٩٩١/٨/١٠). وقال وزير خارجية مصر، عمرو موسى، «ان بلاده لن تسلّم بالوضع القائم في الاراضي المحتلة، ولا باستيلاء اسرائيل على القدس» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/٢٥). ونصح الرئيس مبارك، في حديثه الى مجلة «المصور» القاهرية، «الفلسطينيين بالحرص على حضور مؤتمر السلام المقترح... وان يتركوا لاسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، مهمة الرفض... [فـ] منذ أربعين عاماً ونحن نرفض ونرفض... رفضنا التقسيم، ورفضنا عروضاً أخرى... الآن جاء الدور على الاسرائيليين ليقولوا لا... فلندع لهم هذه المهمة في عالم جديد يسعى الى حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فـ] ان احداً في العالم العربي، أو العالم الاسلامي،